

الصراع على مياه أحواض الأنهار الدولية

دراسة لتحليل ظاهرة الصراع على مياه حوض الفرات

د. عباس حسين جواد*^١

١- المقدمة

تحتل المياه أهمية كبيرة في حياة الشعوب والكائنات الحية الأخرى ، إذ أن وجودها يرتبط بوجود المياه ، وينعدم بأندامها . وقد عبر القرآن الكريم خير تعبير عن أهمية المياه ، إذ قال تعالى في محكم كتابه الكريم [(وجعلنا من الماء كل شيء حي) سورة البقرة : آية ٣٠] وقال تعالى [(ونرى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء أهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج) سورة الحج : آية ٥] . فلقد قامت على أحواض الأنهار أرقى الحضارات القديمة ، كالحضارة البابلية ، والمصرية .. وغيرها إذ كان للماء أثر كبير في ظهور هذه الحضارات وتقدمها عبر حقبة طويلة من الزمن قياساً بالأمم الأخرى التي زامنتها .

أما في العصر الحديث ، فأن الحاجة إلى المياه أصبحت أكبر بكثير من الحاجة إليها في العصور القديمة لتعدد مجالات استخدامها وتنوعها وذلك لزيادة سكان العالم ، وللتقدم الصناعي والتقني الذي تشهده البشرية في الوقت الحاضر ، قياساً بالعصور السابقة ، مما جعل من المياه مورداً نادراً أو محدوداً ، خصوصاً في المجتمعات التي يتصف مناخها بالجفاف ، إذ أن غالبية دول العالم النامي تشهد اليوم تنافساً أو صراعاً على مياه أحواض أنهارها الدولية . فالعديد من الحروب التي نشبت في الماضي القريب كالحرب الهندية الباكستانية ، أو الحرب العراقية الإيرانية . أو النزاع العربي الإسرائيلي في جزء منه .. وغيرها ترجع في معظمها إلى الصراع على مياه أحواض الأنهار الدولية .

وفيما يتعلق بمياه حوض نهر الفرات ، فأن دول هذا الحوض وحتى العقد السابع من القرن السابق لم تشك من عجز في مواردها المائية ، غير أن التطور الذي حصل في بلدان الحوض وعلى وجه الخصوص في المجالات الزراعية والصناعية والتوسع فيها بفعل النمو السكاني ، جعل من مسألة إعادة تقسيم المياه وأستغلالها وفقاً لقواعد القانون الدولي أهمية خاصة وأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده دول حوض الفرات وما يتطلبه ذلك من حاجة متزايدة للمياه من جهة ، ومحدودية مياه الحوض من جهة أخرى ، خلق نوعاً من المنافسة غير الموجهة للاستفادة من مياه النهر المذكور وذلك بأقامة السدود والخزانات ومشاريع الري العملاقة لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية خصوصاً في دولتي أعالي الحوض (تركيا

* استاذ / عبد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بابل

وسوريا) مما يثير قلق دولة أسفل الحوض (العراق) - في الوقت الحاضر - التي تعتمد في زراعتها على مياه الري بسبب شحة أمطارها وارتفاع درجات الحرارة فيها صيفا" .
أن استمرار كل من سوريا وتركيا بالاستحواذ على كميات كبيرة من المياه دون مراعاة لحقوق العراق سيفضي بالنتيجة الى صراع بين هذه الدول ، قد يهدد أمن وأستقرار المنطقة في المستقبل القريب .

وقد جاء البحث في أربعة أجزاء خصص الجزء الاول لمناقشة العوامل والاسباب التي تؤثر على طبيعة وحدة الصراع على المياه في الاحواض الدولية بشكل عام . وتناول الجزء الثاني أهمية حوض الفرات للدول التي يتدفق فيها (تركيا ، سوريا ، العراق) . في حين كرس الجزء الثالث لمناقشة مدى تأثير ظروف وعوامل الصراع المحتملة على بلدان حوض الفرات بشكل خاص، ثم أختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات .

٢- منهجية البحث

١-٢ هدف البحث :

يهدف البحث الى وضع إطار عام يساعد المعنيين من الباحثين وأصحاب القرار على تحديد العوامل الاساسية المكونة لظاهرة الصراع حول مياه أحواض الانهار الدولية بشكل عام ، وأستخدام هذا الإطار في دراسة وتحليل عوامل الصراع بين دول حوض الفرات بشكل خاص .
ولتحقيق هذا الهدف لابد من الاجابة عن عدد من التساؤلات هي :

- ١ . ما المقصود بالصراع؟
- ٢ . ماهي العوامل المسببة لظاهرة الصراع على مياه أحواض الانهار الدولية .
- ٣ . ماهي أهمية مياه الفرات لكل من العراق وسوريا وتركيا؟
- ٤ . ماهي العوامل المسببة للصراع على مياه حوض الفرات؟
- ٥ . كيف يمكن لدول حوض الفرات الحد من تأثير العوامل المسببة للصراع؟

٢-٢ أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أنه يعد محاولة لتأطير العوامل والاسباب ذات التأثير المباشر على ظاهرة الصراع بين بلدان الاحواض الدولية لاستخدامها كمجسات للتعرف على خطورة ماتواجهه بلدان الاحواض الدولية من نزاعات على المياه ، قد تقضي الى صراع تترتب عليه نتائج خطيرة لجميع الاطراف المستفيدة في المستقبل ، إذ تواجه اليوم مجتمعات حوض الفرات حالة مماثلة لتلك التي تواجه العديد من دول أحواض الانهار الدولية ، لما تشهده دول هذا الحوض من زيادة كبيرة في سكانها وتطور متسارع في قطاعاتها الصناعية المتنوعة ، نتجت عنه زيادة كبيرة في حاجاتها الى المياه ، مما ولد تنافسا "حادا" على أستخدام مياه هذا النهر بين دولتي أعالي الحوض (تركيا

(تركيا وسوريا) دون مراعاة لحقوق العراق التاريخية فيه . وأن استمرار هذا التنافس على هذه الشاكلة سيقود الى صراع بين هذه الدول قد يهدد أمنها وأستقرارها مالم تراع كل دولة من هذه الدول مصالح وحقوق الدول الاخرى .

٤- مفهوم الصراع :

الصراع هو شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي يؤدي الى عدم الاتفاق للحصول على مصادر المال أو السلطة أو المركز (Lewis , 1958) . كما يمكن النظر الى الصراع على أنه خلاف بين المستفيدين من مصدر من المصادر النادرة أو الضرورية (Lewis , 1958) . ويرى آخرون أن الصراع هو تعارض الادعاءات بحق أو حقوق معينه فيما يتعلق بين طرفين أو أكثر قد يكون مبعثه نقطة أختلاف وجهات النظر أذ يعتقد كل طرف أنه صاحب الحق محل النزاع ، كما قد يكون مرجعه الى مطامع أو مكاسب يريد أن يحققها طرف على حساب طرف آخر اعتماداً على تفاوت عناصر القوة والنفوذ بين الاطراف (العادلي ، ١٩٩٦) .

يتضح من ذلك ، أن أساس الصراع هو محدودية المورد أو المصدر وضرورته من جهة، ووجود حاجة لأكثر من طرف فيه من جهة أخرى ، مما يدعو الى تضارب المصالح بين هذه الاطراف كل منها يريد أن يستحوذ على النصيب الاكبر منه على حساب الطرف الآخر .

وأنطلاقاً من ذلك ، فإن الصراع على مياه أحواض الانهار الدولية يكمن في تزايد احتياجات دول الحوض للمياه ومحدودية الموارد المائية المتاحة لها . أن هذا الصراع يحد من إمكانية التعاون بين الدول المعنية لاستخدام وأدارة هذا النوع من المصادر المائية وبما يضمن أستقرار ورفاه مجتمعات هذه الاحواض .

٥- العوامل المسببة لظاهرة الصراع على مياه أحواض الانهار الدولية :

يعد الصراع على مياه الانهار قد يما" قدم الحضارات الانسانية ذاتها و بزيادة سكان العالم وتطور تقنية المياه ازدادت هذه المشكلة تعقيداً على المستويين المحلي والدولي . وأن مشكلة الصراع على مياه أحواض الانهار الدولية أكثر خطورة من الصراع على مياه الانهار المحلية أو الوطنية لعدم وجود سلطة مركزية فاعلة على المستوى الدولي ولتعدد وتضارب مصالح الدول المستفيدة من مياه هذه الاحواض (James & pfaltzgraff , 1978) . وأن حدة الصراع على مياه أحواض الانهار الدولية تتفاوت من حوض لآخر تبعاً للخصائص التي يتصف بها أي من هذه

الاحواض أو العوامل المسببة للصراع (Carl , 1977) . وفيما يلي أستعراض لاهم العوامل المكونة لهذه الظاهرة :

١- موقع الانهار (المياه السطحية) الدولية :

يعد موقع الانهار أو البحيرات الدولية عاملاً مهماً من العوامل التي تؤثر على احتمالية الصراع وحدته بين دول الحوض (Basher , 1969) ، فالصراع على مياه الانهار الحدودية غالباً ما يكون أقل منه على مياه الانهار العابرة لحدود دولة أو أكثر . ففي حالة الانهار الحدودية- يمكن لأي من الدول التي تقع على ضفافها- استخدام مياهها لأغراض الملاحة أو الري أو أي استخدام آخر، بعبارة أخرى أن مياه هذه الانهار تمثل (بركة مشاعة) . للدول المطلة عليها ، وذلك لأن أي من هذه الدول يمكنه الوصول إليها واستخدامها في المجالات المتنوعة . فعند محاولة أي من هذه الاطراف الاستحواذ على مجالات استخدام مياه مثل هذه الانهار أو البحيرات سيكون مضراً بمصالح المستفيدين الآخرين وقد يؤدي الى قيام المتضررين بأعمال مماثلة تقضي في النهاية الى أضرار جسيمة تلحق بجميع الاطراف .

أن مفهوم البركة المشاعة لا يمكن استخدامه بالنسبة لمياه الانهار العابرة لحدود دولة أو أكثر ، إذ أن احتمالية الصراع على مياه هذه الانهار هي اكبر منها في الانهار الحدودية ذلك لأن دول اعالي الانهار العابرة للحدود غالباً ما تمتلك القدرة للحد من إمكانية، أو وصول دول أسفل الحوض الى مياه أو قد تقوم باستخدام المياه بشكل يسبب أضراراً لدول أسفل الحوض . كما أن احتمالية الصراع تكمن كذلك في قدرة أو إمكانية دول المصب في تأكيد حقها في مياه ذلك الحوض من جهة، وفي مدى رغبة دول أعالي الحوض بالاعتراف بحقوقها من جهة ثانية . كما أن حدة الصراع تعتمد على عدد الدول المستفيدة من مياه الحوض ، فكلما زاد عدد دول الحوض كلما كانت هناك احتمالية أكبر لحدوث الصراع والعكس صحيح .

٢- الظروف المناخية للحوض الدولي :

للظروف المناخية لدول حوض النهر الدولي علاقة قوية بالصراع على مياه ذلك النهر (Nijim , 1969) ، إذ أن استخدامات المياه في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية (الجافة) لا تشبه استخداماتها في المناطق التي تكثر فيها الامطار وذلك لان مجتمعات المناطق الجافة تعتمد كلياً على مياه الانهار في جميع استخداماتها سواء للاستهلاك البشري أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها.

أما في المناطق الرطبة فإن مياه الأنهار غالباً ما تستخدم لأغراض الملاحة وتوليد الطاقة الكهربائية . وعلى ذلك ، فإن حدة حدوث الصراع على مياه الأنهار في المناطق الجافة، أو احتماليته هي أكبر وأكثر شدة منها في المناطق الرطبة والسبب يرجع بطبيعة الحال إلى أهمية المياه لحياة السكان في مناطق كهذه وضرورة توفرها بالقدر الذي يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية فيها مما يشكل أو يضع صعوبات أمام المستفيدين للوصول إلى اتفاق حول مجالات الاستخدام بسبب صعوبة تلبية احتياجات الأطراف جميعها .

٣- الخصائص الجغرافية (السطحية) للحوض الدولي :

تشكل الخصائص الجغرافية للحوض الدولي عاملاً مؤثراً آخر على طبيعة الصراع وحدته بين الدول المستفيدة من مياه هذه الأحواض (Lemarquand , 1977) ، فعندما تكون أراضي دول الحوض أراض جبلية (خصوصاً أعالي الحوض) ، فإن حدة الصراع على استخدام المياه للأغراض الزراعية ستكون أقل منه فيما لو كانت أراضي أعالي الحوض سهلة صالحة للزراعة ، كما أن حدة الصراع تزداد كلما كان بمقدور دول أعالي الحوض تحويل جزء من مياه الحوض من المناطق الجبلية إلى مناطق أخرى خارج منطقة الحوض ، لاستخدامها في الزراعة .

٤- كثافة السكان وتنوعها :

أن كثافة السكان وتنوعها تعد من العوامل المؤثرة أيضاً في حدة الصراع على مياه أحواض الأنهار الدولية ، إذ يمكن القول أن الأحواض التي تتصف بكثافة عالية في السكان تشهد صراعاً أكثر حدة منه في أحواض الأنهار الأقل كثافة (Nijim , 1969) وتنوعاً خصوصاً إذا كانت الزراعة هي المهنة التي تعتمد عليها غالبية السكان ، ويزداد الأمر سوءاً عندما يكون مناخ الحوض الدولي جافاً أو صحراويّاً فأذا زدنا على ذلك عامل التقدم الصناعي لدول الحوض فإن الصراع سيكون أكثر تعقيداً عندما تكون دول الحوض متقدمة صناعياً مقارنة بدول الحوض الأقل تقدماً ، بسبب التلوث ، الذي قد تحدثه الاستخدامات الصناعية للمياه أن لم تكن هناك مجالات للتعاون بين دول الحوض للحد من أضرار ذلك التلوث.

أما تنوع السكان فإنه عامل آخر من العوامل المؤثرة على حدة الصراع (Mosely , 1978) ، فأنتهاء أغلب سكان الحوض الدولي لقومية واحدة ، أو أيمانهم بدين واحد يقلل من احتمالية نشوب الصراع مقارنة بالحوض الدولي الذي يتوزع سكانه على قوميات أو طوائف متعددة وذلك لصعوبة تحقيق الانسجام وأيجاد نوع من التعاون على كيفية استخدام المياه بسبب تنوع أنتهاء السكان العرقية ومعتقداتهم الدينية والطائفية.

٥- الحدود السياسية لدول الحوض الدولي :

أن لموقع الحدود السياسية من الحوض الدولي شأنًا في الصراع على مياه ذلك الحوض (Fox & David , 1980)، فعندما تقع نسبة كبيرة من أراضي الحوض الدولي الصالحة للزراعة وذات الكثافة السكانية العالية ضمن الحدود السياسية لأحدى دول ذلك الحوض ، فإن هذا يعني أن مياه الحوض تحتل أهمية كبيرة لتلك الدولة ، والعكس صحيح بالنسبة لدولة أو دول الحوض الأخرى عندما تكون مساحة الأرض التابعة لها من الحوض محدودة أو أرض جبلية لا يمكن زراعتها . فطبيعة الأرض ومساحتها تؤثر على حدة الصراع بين الأطراف المستفيدة من مياه الحوض . يزداد على ذلك مرور الحدود السياسية لبلد ما بنهر أو عندما تكون سببا" في تقسيم أقلية قومية أو دينية الى قسمين أو أكثر كل منها يكون ضمن بلد معين فإن ذلك يؤدي الى زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة ويكون سببا" من أسباب النزاع المحتمل بين البلدين . وبالمقابل فإن من المسائل التي تخفف من احتمالية الصراع على مياه الحوض الدولي هي كونه واحدا" من مجموعة من الأنهار الدولية أو الوطنية في ذلك البلد ، أي محدودية ، أو انخفاض درجة اعتماد ذلك البلد عليه في تلبية حاجات مواطنيه المتنوعة للمياه .

٦- الظروف الداخلية لبلدان الحوض الدولي :

أن للظروف الداخلية التي تعيشها بلدان الأنهار الدولية علاقة وثيقة بالصراع بين بلدان تلك الأنهار (Fox & David , 1980) ، إذ أن الصراع بين دول الحوض التي تتبنى أيديولوجيات سياسية أو اقتصادية متقاربة هو أقل منه في حالة تبني تلك الدول أيديولوجيات سياسية أو اقتصادية متناحرة أو غير منسجمة . كما أن الاستقرار السياسي لبلدان الحوض الدولي يعد هو الآخر عاملا" من العوامل المؤثرة على الصراع وحدته ، فأنشغال إحدى دول الحوض بمشاكلها الداخلية الناجمة مثلا" عن الانتماءات السياسية أو القومية أو الدينية المتعددة والمتناحرة لسكانها قد يؤدي الى أضعافها ، ويقلل من قدرتها ورغبتها في الدخول بمنازعات بينها وبين دول الحوض الأخرى . إلا أن بعض هذه الدول قد تتغلب على أوضاعها تلك باتباع سياسة من شأنها تجميد مشاكلها الداخلية ريثما يتم الانتهاء من مواجهة الأخطار الخارجية المحتملة (Nijim , 1969) .

يزداد على ذلك ان تباين الانظمة القانونية والادارية لبلدان الحوض الدولي فيها يساعد على زيادة احتمالية نشوب الصراع بينها ، كما أن الاحتياجات المتوقعة للمياه من قبل بلدان الحوض الدولي في المستقبل ستقود أما الى التعاون أو التعارض فيما بينها ، فإذا توقعت إحدى هذه الدول أن حاجتها الى المياه ستزداد فأنها تأخذ موقفا" متشددا" حيال المشاركة فيه من قبل الآخرين ، والعكس صحيح (U.N , 1975) .

٧- العلاقات الخارجية لدول الحوض :

مما لاشك فيه أن لطبيعة العلاقات الدولية الخارجية لبلدان الحوض الدولي تأثيراً مهماً على درجة الصراع المحتمل وحدته على أستهلاك المياه في ذلك الحوض (Lemarquand , 1977) . أذ أن الاتفاقيات المتعلقة باستخدامات الموارد المائية وتوزيعها وتنميتها بشكل ملائم للجميع تتأثر الى حد بعيد بالعلاقات بين دول الحوض بعضها مع البعض الاخر كذلك فإن العلاقات الخارجية هي الاخرى تتأثر بمدى التعاون فيما بين هذه الدول بخصوص مياهها الدولية ، لما لها من مردودات الايجابية على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. وغيرها بشكل قد يساعد على تحسين العلاقات بين الدول المتجاورة في الحوض الدولي . ومن العوامل المخففة لحدة الصراع وأحتمالية حدوثه مدى الوعي السياسي لدول ذلك الحوض المتمثل في رغبتها مجتمعة أو منفردة من إقامة علاقات طيبة مع جاراتها الاخرى ، أو في بناء علاقات سياسية أو اقتصادية حسنة معها ، والعكس بالعكس.

ومن المسائل المهمة الاخرى ذات الصلة بالعلاقات الدولية هي وجهة النظر التي تتبناها دول الحوض حول القانون الدولي ، ففي ظل غياب السلطة المركزية الفاعلة التي يمكن أن تفرض القانون على المستوى الدولي ، وتضع قواعد وترتيبات مقبولة وملزمة للجميع ، فإن الشعوب قد تهمل أو تختار تلك المبادئ أو القواعد التي تراها منسجمة مع مصالحها الخاصة أو التي تلحق أقل الاضرار الممكنة بهذه المصالح ، كما أنها قد تتمسك بالمبادئ القانونية التي تؤكد مصالحها في ذلك الحوض أو تؤيدها . وبالمقابل وأنطلاقاً من مبدأ عدم معارضة القانون الدولي فأنتنا نلحظ التزام دولة من دول الحوض بالمبادئ القانونية التي قد لا تتفق مع وجهة نظرها ، كي لا تنفقد مصداقيتها وسط المجتمع الدولي مما يكون له أثره الايجابي على الصراع بين دول الحوض.

ومن ناحية أخرى فإن توقع قيام الحروب عند خرق القانون الدولي ، أو ارتباط دول الحوض بعلاقات تاريخية مستقرة أو بمعاهدات وأحلاف سياسية أو عسكرية يمكن أن يؤدي هو الاخر الى تقليل احتمالية نشوب الصراع بين هذه الدول ، بعكس ما إذا إتصفت هذه العلاقات بالعداء وعدم الاحترام والتذبذب .

٥- أهمية مياه حوض الفرات:

تتفاوت أهمية مياه نهر الفرات بالنسبة للدول التي تستفيد من مياهه : تركيا ، سوريا والعراق ، تبعاً لمدى اعتماد أي من هذه الدول عليها في الاستخدامات المتنوعة خصوصاً الزراعية منها ، ومدى وفرة الانهار الدولية أو الوطنية الاخرى فيها ، لسد احتياجاتها الى المياه ، وحجم الاراضي الزراعية من كل منها . ولكي يتضح ذلك نستعرض فيما يلي أهمية حوض نهر الفرات لكل دولة من هذه الدول .

١- تركيا

تركيا هي الدولة التي ينبع من أراضيها نهر الفرات وبالتحديد من جنوبها الشرقي في هضبة الاناضول أذ يقطع مسافة ٤٥٥ كم قبل أن يدخل الاراضي السورية (العادلي ، ١٩٩٦) كما ينبع من السفوح الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية لتركيا نهر آخر هو نهر دجلة الذي يتوجه جنوباً ليدخل الاراضي العراقية بعد قطعه مسافة ٤٨٥ كم في أراضيها ليس هذا فحسب بل أن تركيا تعد من الدول الغنية بالمياه العذبة أذ يوجد فيها العديد من الانهار الوطنية التي تنقل مياه الامطار والثلوج من جبالها وهضابها المتنوعة الى الاراضي الزراعية فيها كنهري (سيحون وجيحون) مع مجموعة من الانهار الدولية الاخرى غير نهري دجلة والفرات نذكر منها :

- نهر آراكس ، الذي يقع على حدودها مع الاتحاد السوفيتي السابق الذي تتقاسم مياهه مناصفة مع الاخيرة بموجب اتفاقية موقعة بين الجانبين في ١٩٢٧/١/٧ (العادلي ، ١٩٩٦) .

- نهر ماريزا - أبيروس ، الذي ينبع من الاراضي التركية ليصب في الاراضي اليونانية ، أذ أتفقت الدولتان على إدارته وتنظيمه وتوزيع مياهه وفق المعاهدتين المعقودتين بينهما في ٩/٢٠/١٩٣٤ ، و ١٩٣٥/٩/٣٠ (العادلي ، ١٩٩٦) .

- مجموعة من الانهار التعااقبية بينها وبين بلغاريا ، أبرمت معاهدة حول توزيع مياهها في ١٩٦٨/١٠/٢٣ نفذت في ١٩٧١/١٠/٢٦ ، أعترفت تركيا بموجبها صراحة بأن النهر الذي يمر عبر أراضي دولتين ويستخدم لاغراض الري هو نهر دولي تنطبق عليه مبادئ القانون الدولي (العادلي ، ١٩٩٦) .

- من هذا نستطيع الاستدلال بأن تركيا لاتعتمد على مياه نهر الفرات اعتماداً كبيراً في جميع استخدامات المياه وأنها تمتلك ثروة هائلة من الموارد المائية البديلة أو المعوضه خصوصاً أذا ما علمنا أنها تعد من البلدان الرطبة التي تتصف بكثرة الامطار وتساقط الثلوج بكميات كبيرة على قمم جبالها وهضابها في فصلي الخريف والشتاء .

٢- سوريا

يدخل نهر الفرات الاراضي السورية في جزئها الشرقي بعد اجتيازه الاراضي التركية ، ويقطع مسافة (٦٠٤) كم قبل أن يصل الى الاراضي العراقية ، وترفده فيها ثلاثة روافد أهمها نهر الخابور ، أذ أنه يسهم في تلبية جزء من حاجاتها الى المياه للاستخدامات الزراعية والصناعية وغيرها ، يزداد على ذلك الانهار الاخرى التي تتدفق في الاراضي السورية كنهر اليرموك ، والعاصي وبانياس وغيرها وذلك قبل الاحتلال الاسرائيلي لمرتفعات الجولان السورية (التميمي، ١٩٩٦) . أما في الوقت الحاضر فإن نهر الفرات يسهم في تلبية ٧٨% من احتياجاتها الى المياه (التميمي ، ١٩٩٦) ، في حين تسد الانهار الاخرى باقي احتياجاتها من المياه .

أن الاحتلال الاسرائيلي لمنابع الانهار في المنطقة العربية في كل من سوريا والاردن وفلسطين ولبنان وتحويلها الى الاراضي المحتلة حرم سوريا من جزء كبير من مواردها المائية الوطنية والدولية وجعلها تعتمد بشكل متزايد على مياه حوض الفرات ، مما جعل منه اهم مصدر مائي لها تعتمد عليه في سد احتياجاتها في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها ، فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار جفاف المناخ السوري اتضح لنا الفرق الشاسع بين اهمية حوض الفرات لكل من سوريا من جهة وتركيا ذات المناخ الرطب والانهار المتعددة من جهة اخرى* .

٣- العراق

يتدفق نهر الفرات في الاراضي العراقية منذ آلاف السنين ليخترقها من شمالها الغربي الى جنوبها الشرقي لمسافة ٢٠٠ كم قبل التقائه بنهر دجلة في مدينة القرنة شمال مدينة البصرة ، إذ يشكل أكثر من ٣٨% من الموارد المائية السطحية للعراق (العادلي ، ١٩٩٦) ، وأذا أخذنا بنظر الاعتبار حاجة العراق المتزايدة الى المياه بسبب نمو سكانه المستمر من ١٤ مليون نسمة عام ١٩٧٧ الى أكثر من ٢٤ مليون نسمة عام ١٩٩٧ ، وأتساع الرقعة الجغرافية لاراضيه الصالحة للزراعة خصوصا" بعد تنفيذه لمشاريع الاستصلاح الواسعة في ستينات وسبعينات القرن الماضي في الحقبة التي سبقت الحرب العراقية الايرانية ، لادررنا مدى الاهمية التي يشكلها حوض الفرات للقطر العراقي إذ يعتمد كليا" على مياه حوضي الفرات ودجلة لتلبية جميع احتياجاته الى المياه . وأن مايزيد الامر سوء" هو أن هذين النهرين ينبعان من أراضي دولة واحدة هي التي تستطيع أن تتحكم الى حد بعيد بكميات المياه التي تطلقها الى العراق وسوريا اذا لم تلتزم بقواعد القانون الدولي خصوصا" بعد تنفيذها لمشروع سد أتاتورك ومشروع الكاب هذا من جهة ، كما أن علاقات العراق الخارجية مع شريكه الثانية في حوض دجلة وهي إيران غير طبيعية وغير مستقرة إذ دارت بين البلدين حرب طويلة أمتدت لثمان سنوات لاتزال آثارها ماثلة لحد الوقت الحاضر من جهة ثانية .

أن هذا الوضع يجعل العراق بلد المصب لحوض الفرات في وضع خطير جدا" ، وأن اعتماده على مياه هذا الحوض يشكل أهمية بالغة الخطورة على مستقبل شعبه وسد حاجته المتنامية الى المياه العذبة مقارنة بدولتي الحوض الاخريتين (تركيا وسوريا) اذا ما علمنا أن العراق يتصف بمناخ جاف ذي صيف طويل وحار تصل درجات الحرارة فيه الى أكثر من (٥٠) درجة مئوية.

□ تبلغ عدد الانهار الوطنية والدولية التي تتدفق في الاراضي التركية أكثر من (٢٥) نهرا" .

أن الاحتلال الاسرائيلي لمنابع الانهار في المنطقة العربية في كل من سوريا والاردن وفلسطين ولبنان وتحويلها الى الاراضي المحتلة حرم سوريا من جزء كبير من مواردها المائية الوطنية والدولية وجعلها تعتمد بشكل متزايد على مياه حوض الفرات ، مما جعل منه اهم مصدر مائي لها تعتمد عليه في سد احتياجاتها في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها ، فاذا ما أخذنا بعين الاعتبار جفاف المناخ السوري اتضح لنا الغرض الشاسع بين اهمية حوض الفرات لكل من سوريا من جهة وتركيا ذات المناخ الرطب والانهار المتعددة من جهة اخرى

من هذا نستطيع الاستدلال بأن مياه الفرات تأخذ أهمية متفاوتة بالنسبة للدول التي تستفيد منه ،
فبينما تحتل مياه حوض الفرات أهمية بالغة بالنسبة للعراق وسوريا ، نجد أنها لا تحتل الأهمية ذاتها
بالنسبة لتركيا . وذلك بسبب سعة الأراضي الصالحة للزراعة فيهما ، ودرجة الاعتماد على مياهه
في تلبية حاجة السكان في هذين البلدين ، غير أننا نلاحظ أن تركيا أخذت تتصرف بمياه هذا الحوض
بشكل يضر بمصالح الدولتين الشريكتين لها ، وبحقوقهما الثابتة من الناحية التاريخية والقانونية ، إذ
أقامت سدوداً عديدة داخل أراضيها على مجرى نهر الفرات منها على سبيل المثال : سد كيبان ،
سد قره قاي ، سد أتاتورك ، نفق أورافه ، وأخرها مشروع جنوب شرق الاناضول (Gap) الذي
يهدف الى تحويل مياه هذا النهر لارواء أراضي واقعة خارج حوضه تقدر مساحتها بمليون هكتار
سنوياً .

٦- العوامل المسببة للصراع على حوض الفرات :

يبلغ طول نهر الفرات الاجمالي من منطقة التقاء رافديه (فرات صو ومراد صو) عند
قرية كيبان التركية الى نقطة التقائه بنهر دجلة في جنوب العراق عند مدينة القرنة شمال البصرة
(٢٣٠٠) كم ، ويتراوح معدل أيراده السنوي من (٢٨) الى (٣٢) مليار متر مكعب من المياه سنوياً
(الخير ، ١٩٧٥) ، وتبلغ المساحة الكلية للحوض (٢٨٩٣٠٠) كم^٢ يقع منها ٣٠،٤٦% في العراق ،
٤٠،٢٧% في تركيا ، و١٦% في سوريا إذ يعد نهر "دوليا" لمروره بأراضي دول ثلاث هي تركيا
وسوريا والعراق (حسن ، ١٩٨٦) ، ويرى احد الباحثين أن المشروعات التي أقيمت على نهر
الفرات داخل حدود هذه الدول أخذت صفة تنافسية وليست صفة تعاونية أو تكاملية (Maff &
Matson , 1984) . ولكي نصل الى تقييم موضوعي للحالة التي تمر بها دول هذا الحوض من
تعاون أو تنازع في المنظور القريب أو البعيد ، سيتم تحليل العوامل المحتملة للصراع بين هذه
الدول وفق الاطار العام للصراع الذي بحث عنه في الفقرة الاولى من هذا البحث .

١- موقع حوض الفرات :

يقع حوض الفرات في ثلاث دول هي تركيا وسوريا والعراق ، إذ تعد تركيا بلد المنبع
التي ترافده بحوالي ٦٦% من مياهه الكلية قبل أن يصل الى الأراضي السورية التي ترافده بالمتبقي .
ويتدفق في الأراضي التركية عبر منطقة جبلية وصخرية وعرة غير صالحة للزراعة بشكل عام ،
الا انها عمدت الى تحويله ونقل مياهه الى منطقة أخرى خارج الحوض ، مما شكل خرقاً لمبادئ
القانون الدولي ، مما أثار قلق شريكتيها سوريا والعراق وأصبح ينذر بنشوب الصراع بين هذه
الدول (U.N , 1975) . كما أن نهر الفرات يمر في الأراضي السورية في منطقة صالحة للزراعة ،
ذات كثافة سكانية عالية لانتقال جزء كبير اليها من سكان المناطق الاخرى بعد تنفيذها لسد (الطبقة)
لارواء منطقة الجزيرة ، ثم يعبر الحدود السورية ليتدفق في الأراضي العراقية (بلد أسفل الحوض

في منطقة خصبة صالحة للزراعة ، وذات كثافة سكانية عالية تشكل نسبة ٧٠% من سكانه تقريبا" ،
مما يعني سعة حاجتها للمياه لاغراض الزراعة .

أن ازدياد حاجة كل من العراق وسوريا لمياه حوض الفرات من جهة وتحويل مياهه من
قبل الجانب التركي من جهة أخرى يساعد على نشوب صراع محتمل بين هذه الدول الثلاث . من
جانب آخر فإن دولتي أعالي ووسط الحوض (تركيا وسوريا) أخذت تتوسع في استخدامات مياه
الحوض والسيطرة عليه بما تمتلكه من إمكانيات فنية وأقتصادية في الوقت الحاضر ، أصبح يشكل
ضررا" واضحا" بمصالح العراق وحقوقه الثابتة فيه ، ويهدد بوقوع صراع وشيك بين هذه الدول
(الصحاف ، ١٩٧٦) .

٢- الظروف المناخية لحوض الفرات :

يتدفق نهر الفرات بعد اجتيازه الاراضي التركية في منطقة جافه أو شبه جافة (قليلة
الامطار) خصوصا" دولة أسفل الحوض (العراق) ، إذ أن كمية الامطار الساقطة فيها وخصوصا"
السهل الرسوبي الصالح للزراعة لا تتجاوز ال(١٠٠) ملم سنويا" ، لذا فإن الزراعة في حوض
الفرات تعتمد اعتمادا" كليا" على مياه هذا النهر ، وبالرغم من أن مناخ تركيا (دولة المنبع) مناخ
رطب (تكثر فيه الامطار) ، وأن حاجتها لمياه هذا الحوض أقل بكثير من حاجة شريكيتها منه ، الا
انها قامت بإنشاء السدود على حوضه ونقلت مياهه الى مناطق أخرى تعد خارج نطاقه مما أثر
ويؤثر سلبا" على احتمالية وحدة الصراع بين دول هذا الحوض في المستقبل القريب (Fisher ،
1978) .

٣- الخصائص الجغرافية (السطحية) لحوض الفرات :

أن أهم ما يتصف به جغرافية حوض نهر الفرات وطبيعة أراضيه هي التنوع وعدم
التماثل، ففي حين يتكون الجزء التركي من جبال وهضاب صخرية تندر فيها الزراعة ، وتقل فيها
الحاجة الى المياه لاعتمادها على الامطار ، نجد أن باقي أراضي الحوض في العراق وسوريا ،
أراضي خصبة صالحة للزراعة تقل فيها الامطار ، وتعتمد كليا" على مياه هذا الحوض .
من هذا يمكن الاستدلال لاول وهلة ، على أن الصراع على مياه هذا الحوض سوف يكون
محدودا" لان أراضي دولة أعالي الحوض منطقة جبلية غنية بالامطار ، وحاجتها الى مياه هذا
الحوض قليلة جدا" . غير أن الصراع يتوقف هنا على عوامل أخرى ، أهمها ما ستقوم به دولتي
أعالي الحوض من ترتيبات وأجراءات لنقل المياه الى مناطق أخرى ، وما قامت به تركيا في
الوقت الحاضر من نقل لمياه حوض الفرات الى مناطق تقع خارج الحوض الدولي يعد عملا" سيزيد
من احتمالية نشوب الصراع وحدته في المستقبل القريب بين دول الحوض بعضها مع البعض الآخر
(AL - Khashab , 1958) .

٤- الكثافة السكانية لحوض الفرات :

لا تتوفر لدى الباحثين إحصائية دقيقة مستقلة لسكان حوض الفرات في كل دولة من الدول المكونة له ، غير أن المؤشرات تدل على أن معظمهم يقطنون في العراق ، إذ يعيش معتمداً على حوض الفرات غالبية سكانه الذين يتوزعون على (١٠) عشر محافظات - ذات كثافة سكانية عالية - تمتد على طول نهر الفرات من الشمال الى الجنوب وهي : (محافظة الانبار ، محافظة صلاح الدين ، محافظة بغداد ، محافظة كربلاء ، محافظة بابل ، محافظة النجف ، محافظة القادسية ، محافظة المثنى ، محافظة ذي قار ، محافظة البصرة) .

أما سكان حوض الفرات في الاراضي السورية ، فأنهم ازدادوا بشكل ملحوظ بعد سيطرة إسرائيل على مرتفعات الجولان من جهة ، وقيام القطر السوري بإنشاء السدود على مجرى هذا الحوض لارواء منطقة الجزيرة من جهة أخرى . في حين يقطن القليل من السكان في المرتفعات التركية الجنوبية الشرقية التي ينبع منها نهر الفرات . ولكن الدلائل تشير الى أن حجم السكان سيزداد بشكل ملحوظ في أثناء العقدين الاول والثاني من هذا القرن في دول الحوض الثلاث ، مما سيكون له أثره البالغ على زيادة حاجة هذه البلدان لمياه هذا الحوض ولا سيما لاغراض الزراعة وأنتاج الطاقة الكهربائية ، مما سيكون له نتائج السلبية المباشرة على احتمالية حدوث الصراع وحدته بين هذه الدول .

ومما يزيد في درجة الخلاف وحدته وأحتمالية حدوثه تنوع القوميات التي تقطن حوض هذا النهر ، فهناك ثلاث قوميات هي العرب ، الاتراك ، والاكراد ، التي سبق وأن حدث بينها العديد من النزاعات في حقب عديدة من الزمن (Fisher , 1978) . ولكن أعتناق أبناء هذه القوميات الدين الاسلامي الحنيف يمكن أن يكون عاملاً مخففاً من حدة هذا الصراع وأحتماليته .

٥- الحدود السياسية لبلدان حوض الفرات :

أن الحدود السياسية لدول حوض الفرات تعد أحد عوامل الصراع المحتمل بينها فالحدود بين العراق وتركيا تمتد في منطقة جبلية غير متنازع عليها بشكل رسمي في الوقت الحاضر ، إلا ان قيام تركيا بانتهاك شمال العراق ولمرات عديدة ، وأختراق حدوده من قبل قواتها المسلحة لاكثر من مرة بحجة متابعة جماعات حزب العمل الكردي المحظور فيها ، يعد اعتداء على سيادته وخرقاً لحرمة أراضيه ومخالفة لقواعد القانون الدولي ، ومبادئ حسن الجوار وبما سيكون له اثر سلبي على مستقبل العلاقات بين البلدين وبالتالي على احتمالية نشوب الصراع بينهما وحدته . أما فيما يتعلق بالحدود السياسية بين القطرين العربيين سوريا والعراق فإن الروابط القومية واللغة والدين المشترك لسكان القطرين يؤدي الى تخفيف حدة الصراع بينهما وأنخفاض احتمالية

نشوبه (Fisher , 1978) . كما أن تأثير هذا العامل على الصراع بين سوريا وتركيا يبدو تأثيراً واضحاً خصوصاً بعد الاحتلال التركي لميناء الاسكندرونه السوري وضمه الى أراضيها ومطالبة القطر السوري بعودته اليها في أكثر من مناسبة .

أما بشأن القومية الكردية التي تقطن في كل من شمال العراق وشرق سوريا وجنوب تركيا وغرب إيران أذ تقسمها الحدود السياسية لهذه الدول الى أربعة أقسام أكبرها في تركيا ، فأن مطالبة الاكراد بالحكم الذاتي يعد أحد العوامل المساعدة على عدم الاستقرار على الحدود بين هذه الدول ويزيد من احتمالية نشوب الصراع بينها .

٦- الظروف الداخلية لبلدان حوض الفرات :

تتباين الظروف الداخلية لدول حوض الفرات فيما بينها تبايناً واضحاً مرده تباين (الايديولوجيات) الفلسفات السياسية التي تتبناها كل منها من جهة ، والافاق التنموية المستقبلية التي تسعى كل منها الى تحقيقها مما يؤدي الى تباين في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكل منها وزيادة حاجتها (استخداماتها) الى مياه هذا الحوض من جهة أخرى ، ينعكس في زيادة احتمالات نشوب الصراع بينها في المستقبل القريب والبعيد على الحصص المائية لدول هذا الحوض .

أما أذ أخذنا الجانب العسكري وتوازن القوة العسكرية لبلدان هذا الحوض بعين الاعتبار ، والدروس المستخلصة من الحرب العراقية الايرانية (التي وضعت أوزارها مؤخراً) لكل من هذه الدول ، فأن ذلك سيضعف من احتمالات نشوب الصراع بينها . غير أن انتماء دول الحوض كلاً أو جزءاً الى كتل سياسية أو اقتصادية أو تحالفات عسكرية متنوعة يؤدي من الناحية الاخرى الى زيادة احتمالات نشوب الصراع بين هذه الدول (Banis & william , 1983) .

٧- العلاقات الخارجية لدول حوض الفرات :

خضعت العلاقات الخارجية لدول حوض الفرات للعديد من التقلبات وعدم الاستقرار خصوصاً عندما دخلت الدول الاوربية وأميركا بكل ثقلها في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى ، وأزدياد أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية بعد اكتشاف النفط والغاز فيها (Nyrop , 1980)، أذ حاولت جر دول هذه المنطقة الى تحالفات عسكرية معها ، وأستمر هذا النهج الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت النتيجة دخول تركيا في حلف (الناتو) ، ودخول العراق مع تركيا والباكستان وبريطانيا حلف بغداد ، الذي أنهار بعد ثورة ١٩٥٨ في العراق ، وبالمقابل فقد لعب الاتحاد السوفيتي القديم دوراً مهماً في المنطقة ، مما أوجد نمطاً من العلاقات السياسية والتحالفات العسكرية والتناقض السياسي بين دول هذا الحوض عكست مصالح الدول العظمى في هذه المنطقة، مما يعد عاملاً من عوامل نشوب الصراع بين هذه الدول (Shwadran , 1960).

أن تضارب مصالح الدول العظمى في هذه المنطقة جعل منها منطقة ساخنة ومسرحاً لكثير من الصراعات الدولية والاقليمية الهادفة الى أضعاف دولها والسيطرة على مواردها الاقتصادية والاستراتيجية كالنفط والغاز والمياه ، وأستنزف ثرواتها البشرية والمادية خدمة لمصالحها في هذه المنطقة . وقد ساعدت على ذلك الصراعات الفكرية والسياسية بين دول هذه المنطقة من جهة والخلافات المستمرة بين أنظمة الدول العربية من جهة ثانية .

مما تقدم يمكن الاستدلال بأن الصراع بين دول حوض الفرات لا يعد أمراً " مستبعداً " ، بل يراه الباحث وشيكا" في ظل العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والسكانية والجغرافية التي أشير إليها أعلاه خصوصا" إذا أخذنا بعين الاعتبار السدود والمنشآت ذات الطبيعة التنافسية التي أقامتها دولة أعالي الحوض خارج نطاق الاتفاقيات واللجان المشتركة وقواعد ومبادئ القانون الدولي ، مما يلحق الضرر بمصالح واحتياجات دولتي وسط وأسفل هذا الحوض .

أن أهمية المياه العذبة لحياة الشعوب في وقتنا الحاضر لا تحتاج الى برهان أو دليل ، بل لا نغالي إذا قلنا أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الصراع على المياه ، بعد أن كان ما سبقه قرن الصراع على الطاقة والاسواق . وأن أكثر المناطق المرشحة لنشوب الصراع على المياه هي المنطقة العربية : الدول العربية بعضها مع البعض الآخر ، أو مع جيرانها . ويعود السبب في ذلك الى أن المنطقة العربية لم تفقد أهميتها الان ، ولن تفقدها في المستقبل القريب ، وذلك للعوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والجغرافية والاستراتيجية المرتبطة بهذه المنطقة وهيمنة القوى الاجنبية على المنطقة ورغبة هذه القوى بأضعاف الدول العربية وزرع بذور الفرقة والصراع بينها، وجعل المياه القنبلة الموقوتة التي تستطيع تفجيرها بين أي دولة وأخرى في أي وقت تشاء خدمة لمصالحها ومصالح حلفائها الاخرين في هذه المنطقة.

ومن كل ماتقدم يمكن أن نستنتج مايلي :

١. أن الصراع على المياه بين دول الاحواض الدولية يتأثر بالعديد من العوامل والظروف من أهمها : موقع الحوض الدولي ، الظروف المناخية ، الخصائص الجغرافية ، كثافة السكان ، الحدود السياسية ، الظروف الداخلية ، والعلاقات الخارجية لبلدان الحوض الدولي .
٢. يتكون حوض الفرات من دول ثلاث هي : تركيا ، سوريا ، والعراق وأن هذا الحوض يتصف في كل هذه الدول بالآتي :-

تركيا :

- تتصف بمناخها الرطب الذي تكثر فيه الامطار ، وتساقط الثلوج على قمم جبالها وهضابها المنتشرة في أراضيها شمالا وجنوبا شرقا وغربا ، مما يجعلها أقل دول حوض الفرات حاجة لمياهه .
- تمتاز بكثرة أنهارها الوطنية والدولية مقارنة بدولتي الحوض الاخرين.
- أن معظم أراضيها التي ينبع منها حوض نهر الفرات ويتدفق منها أراضي جبلية وصخرية تندر فيها الزراعة ، وتقل حاجتها الى المياه لاغراض الزراعة والاستخدامات البشرية مقارنة بدولتي الحوض الاخرى .
- أقامت العديد من السدود والمنشآت على حوض نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية ، ونقلت مياهه الى مناطق خارج حوضه الاصلي بدون علم أو موافقة من شريكيتها في هذا الحوض ،

مخالفة بذلك أحكام القانون الدولي وقواعده ، والاتفاقيات ومحاضر اللجان المشتركة بين هذه الدول .

سوريا:

- يتصف مناخها بالجفاف خصوصا" في الجزء الذي يجري فيه نهر الفرات ، وأعتد السكّان فيه على مياه هذا الحوض في جميع الاستخدامات .
- تمتاز الاراضي السورية التي يجري فيها نهر الفرات بالخصوبة أزيد حاجتها الى مياه حوض الفرات بسبب الاحتلال الاسرائيلي لهضبة الجولان وأنتقال قسم كبير من سكّانها الى المنطقة الشرقية من الاراضي السورية أي الى حوض الفرات ، مما زاد من الكثافة السكانية لهذه المنطقة أدى الى أزيد الطلب على مياهه فيها .
- قيامها بأنشاء العديد من السدود على حوض الفرات لزيادة مساحة الاراضي الزراعية في منطقة الجزيرة وتوليد الطاقة الكهربائية .

العراق :

- يتصف مناخه بالجفاف وطول فصل الصيف وأرتفاع درجة الحرارة فيه .
- يقطن معظم سكان العراق حوض الفرات منذ القدم ، ويعتمدون على مياهه أعتدادا" كليا" في حياتهم الاقتصادية والانسانية .
- يعد أكثر دول الحوض تضررا" من الاجراءات التركية ومنها أقامة السدود الهادفة الى زيادة استخداماتها لمياه هذا الحوض ، بسبب سعة الاراضي العراقية الصالحة للزراعة في حوض الفرات التي تعتمد عليه أعتدادا" كليا" في الزراعة والاستخدامات الاخرى .

٣. أن معظم الاراضي الصالحة للزراعة في حوض الفرات تقع في بلد المصب ، العراق .

٤. أن عوامل الحدود السياسية ، والاحلاف السياسية والعسكرية والتكتلات الاقتصادية ، والاتجاهات الفكرية من أكثر العوامل تأثيرا" على أحتمال نشوب الصراع بين هذه الدول وحدته.

٥. أن معظم الانشاءات والسدود التي أقيمت من قبل دولتي أعالي الحوض أخذت طابعا" تنافسيا" وليس تعاونيا" أو تكامليا" .

٦. أن أحتمال الصراع على مياه حوض الفرات بين دول الحوض هو أحتمال قائم نظرا" لتوافر عوامله وظروفه ولو بدرجات متفاوتة خصوصا" بين العراق وتركيا من جهة ، وبين سوريا وتركيا من جهة ثانية .

٧. أن أحتمال نشوب الصراع بين سوريا والعراق يعد محدوداً "جداً" نظراً" للروابط القومية والتاريخية والدينية بين أبناء القطرين .

أن الباحث يرى أنه ليس من مصلحة أي من أطراف الصراع المحتمل على مياه حوض الفرات ، استمرار هذا الوضع الخطير الذي لا تستفيد منه الا القوى الاجنبية الخارجية ، وأنه على دول هذا الحوض أن تغلب منطق الحق والعدل وحقوق الجوار ومبادئ القانون الدولي محل منطق الاستغلال والانانية وتحقيق المكاسب الذاتية على حساب الاخرين ، وأن يتبنى كل منها المبادئ والاسس التالية التي تنطلق منها حقوق كل دولة في المياه المشتركة في حوض الفرات :

- ١- مراعاة الحقوق التاريخية لكل دولة من دول الحوض وأستخداماتها في الماضي والحاضر .
- ٢- مساهمة الاراضي الصالحة للزراعة والكثافة السكانية في كل دولة من دول الحوض .
- ٣- طبيعة الظروف المناخية والجغرافية لكل دولة من دول الحوض .
- ٤- الاخذ بنظر الاعتبار الموارد المائية المعوضة أو البديلة سواء كانت وطنية أو دولية في كل من البلدان الثلاثة .
- ٥- الاخذ بنظر الاعتبار مصالح الدول الاخرى المشاركة عند استخدام المياه من قبل أي دولة من دول الحوض.
- ٦- الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي وتنفيذ التوصيات الواردة في الاتفاقيات ومحاضر اللجان المشتركة الخاصة بحصة كل دولة من هذه الدول .
- ٧- الابتعاد عن النمط التنافسي في استخدام مياه الحوض وأن يحل محله التعاون البناء بين دول الحوض بأقامة المشاريع المشتركة ذات الصفة التكاملية بما يحقق الفائدة للاطراف جميعها .

المجلة العراقية للعلوم الادارية

المجلد (١) العدد (٢)
العدد ٢١
العدد ٢٢
العدد ٢٣
العدد ٢٤
العدد ٢٥
العدد ٢٦
العدد ٢٧
العدد ٢٨
العدد ٢٩
العدد ٣٠
العدد ٣١
العدد ٣٢
العدد ٣٣
العدد ٣٤
العدد ٣٥
العدد ٣٦
العدد ٣٧
العدد ٣٨
العدد ٣٩
العدد ٤٠
العدد ٤١
العدد ٤٢
العدد ٤٣
العدد ٤٤
العدد ٤٥
العدد ٤٦
العدد ٤٧
العدد ٤٨
العدد ٤٩
العدد ٥٠
العدد ٥١
العدد ٥٢
العدد ٥٣
العدد ٥٤
العدد ٥٥
العدد ٥٦
العدد ٥٧
العدد ٥٨
العدد ٥٩
العدد ٦٠
العدد ٦١
العدد ٦٢
العدد ٦٣
العدد ٦٤
العدد ٦٥
العدد ٦٦
العدد ٦٧
العدد ٦٨
العدد ٦٩
العدد ٧٠
العدد ٧١
العدد ٧٢
العدد ٧٣
العدد ٧٤
العدد ٧٥
العدد ٧٦
العدد ٧٧
العدد ٧٨
العدد ٧٩
العدد ٨٠
العدد ٨١
العدد ٨٢
العدد ٨٣
العدد ٨٤
العدد ٨٥
العدد ٨٦
العدد ٨٧
العدد ٨٨
العدد ٨٩
العدد ٩٠
العدد ٩١
العدد ٩٢
العدد ٩٣
العدد ٩٤
العدد ٩٥
العدد ٩٦
العدد ٩٧
العدد ٩٨
العدد ٩٩
العدد ١٠٠

- 1- Lewis A. Coser, " The Functions of social Conflict , (New York, The Free press, 1958) , P.3.
- 2- Ibid. P. 3 .
- ٣- العادلي ، منصور ، ((موارد المياه في الشرق الاوسط ، صراع أم تعاون)) (بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦) ص ، ٣١٤ .
- 4- James E. Dougherty and J. R. Pfaltzgraff , contending Theories of International Relations , 2nd ed. (New York , Harper and Row Publisher , 1978) P. 181 .
- 5- Carl widstaw, ((Water Conflicts & Research Priorities ,)) (Water Supply & Management , vol. VIII , Part 2)(Oxford , England , Pergamon , 1977) . P. 121 .
- 6- Basheer K. Nijim , ((The Indus , Nile , and Jordan : International Rivers and Factors In Conflict Potential,)) Unpublished doctoral dissertation , (Indiana University , Bloomington , Indiana , 1969) P. 13 .
- 7- Ibid , P. 16 .
- 8- David G. Lemarquand , ((International Rivers : The Politics of Cooperation ,)) (British , Vancouver Columbia , Westwater Research centre , 1977) .
- 9- NiJim , opcit , P. 19 .
- 10- Frederick E. Mosely , ((The United states . candian Great Lakes Pollution Agreement : A study in International water Pollution control ,)) Un published doctoral dissertation , kent state University , Kent , Ohio , 1978 , P. 40 .
- 11- I. K. fox and David G. Lemarquand , international River Basin Cooperation ; The lesson From Experience , ((Water Supply and Management , vol. I, Part. 3.)) (Oxford, England , pergamon press, 1980), P. 1043 .
- 12- Ibid . P. 1045 .
- 13- Nijim , opcit , P. 22 .
- 14- United Nations, Management of International water Resources : Institutional & legal Aspects, Natural Resources / water series, No. 1 , (New Youk , United Nations, 1975) P. 39 .
- 15- Lemarquand , opcit , P. 11 .
- ١٦- العادلي ، مصدر سابق ، ص ٤٤٧ .
- ١٧- المصدر نفسه ، ص ٤٦١ .
- ١٨- المصدر نفسه ، ص ٤٦١ .
- ١٩- المصدر نفسه ، ص ٤٦٢ .
- ٢٠- التميمي ، عبد الملك خلف ، ((المياه العربية : التحدي والاستجابة)) (بيروت ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٦) ص ، ٨٤ .
- ٢١- المصدر نفسه ، ص ١٢٧ .
- ٢٢- العادلي ، مصدر سابق ، ص ٤٥٧ .

- ٢٣- الخبير ، عز الدين علي ، ((الفرات في ظل قواعد القانون الدولي ، ط ١)) (القاهرة جمهورية مصر العربية ، دار الجيل للطباعة ، ١٩٧٥) ص ، ٣١٠ .
- ٢٤- حسن ، عامر عباس ، ((مقاسمة المياه في منطقة الشرق الاوسط)) (اطروحة دراسات عليا ، مقدمة الى جامعة البكر ، العراق ، غير منشورة ، ١٩٨٦) ص ٤٠ .
- 25- Thomas Naff & Ruth C. Matson, ((Water In the Middle Easti Conflict or Cooperation, ? (London , A westview Replica Edition) 1984 . P.4 .
- 26-United Nations , ((Educational Scientific , and Cultural Organization ,)) Iraq : Contribution on National Resources Research , (Paris , United Nations , August , 1975) P. 123 .
- ٢٧- الصحاف ، مهدي ، ((السيطرة على مصادر المياه في العراق)) (بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٦) ، ص ٥٩ .
- 28-W.B. Fisher . ((The Middle East , Aphysical , social , and Rejional Geagrapny)) (London , Methuen and Co. ltd. 1978) , P. 375 .
- 29- Wafiq H. Al- Khashab, ((The water Budget of the Tigris & Euphrates Basin,)) Unpublished docloral dissertation University of chicago, (Illinois , 1958) P. 8.
- 30-W. B. Fisher , Opcit , P. 114 .
- 31-I bid . P. 372 .
- 32- Arthur S. Banks & william Overstreet , Editors, ((Political Handbook of the world : 1982-1983)) (New York , Mcgraw – Itill Book co. 1983) P. 229 .
- 33- Nyrop, Richard F. ((Turkey: Acountry study ; 3rd. ed.(washington , The American university 1980) . P. 229 .
- 34-Benjamin Shwadran, ((The Power Structure in Iraq,)) (New York ; Council for middle Eastern Affairs Press 1960) P. 82 .